تخطيط البيئة السكنية في المدينة الجزائرية

جدلية ثنائية نمط المعيشة – الإطار المعيشي

دراسة حالة مدينة بوسعادة

Planning Residential Environment in The Algerian City
Problem of Living Style Duality
-The Case of of Boussada City-

أ/ حاجي محمد، أستاذ مساعد أ، جامعة المسيلة

M_hadji181@yahoo.fr

أ.د/ الديب بلقاسم، أستاذ تعليم عالي، جامعة باتنة1

archikassa@gmail.com

تاريخ ارسال المقال:2018/03/01

تاريخ قبول المقال للنشر:2018/04/29

الملخص:

تشكل البيئة السكنية أهم مكون للمجال العمراني حيث تتجلى وتتجسد جل الأبعاد، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن ثنائية جدلية بين نمط المعيشة والإطار المعيشي، فنمط المعيشة الذي يحمل في طياته طموح ورغبات وثقافة وعادات وقيم الأفراد والمجتمعات أو مستعمل هذه البيئة، والإطار المعيشي المتمثل في البيئة المشيدة، حيث يتم إسقاط النمط سالف الذكر على المجال. وقد ساد هذا المنطق إلى غاية الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية، فضاقت المدن بسكانها جراء النمو الحضري المتسارع، مما أدى إلى انقلاب الثنائية سالفة الذكر. ولتيار الحداثة في العمارة والعمران الأثر الكبير في تبني هذا الطرح ونشره،إذ شهد المجال الحضري تراجعا واضحا على مستوى جودة البيئة السكنية، التي ساد فيها البعد الكمي لمواجهة أزمة السكن وغاب البعد الكيفي/النوعي بسبب تغييب المستعمل، الشيء الذي دفع للبحث عن مسالك جديدة تعيد للعلاقة السابقة منطقها.

الكلمات المفتاحية:

نمط المعيشة – إطار المعيشة – البيئة السكنية – المستعمل.

Abstract:

The residential environment is the most important element that constitutes the urban space whose dimensions, social, economic and environmental manifest themselves in the dialectic between the lifestyle and the living environment lifestyle that brings the ambitions, aspirations, culture, us and traditions and values of groups and individuals using this environment, as well as the living environment presented by the built environment, which is the culmination of the spatial projection of the predominant lifestyles, This logic prevailed until the advent of the industrial revolution, this logic was prevailed until the advent of the industrial revolution, because of this, the world lived an unprecedented urban growth which led to a blatant reversal of the aforementioned binary. The modern doctrine in architecture and urbanism adopts this thesis in order to counteract the housing crisis after the second

ISSN : 2543-3970

World War, but unfortunately the forms produced are presented as the symbol of spatial and social exclusion, where quantity predominates the quality because of the voluntary exclusion of user the future owner of the residential space, of this state of fact it was necessary to look for new modes in order to restore the previous relation between the mode and the frame of life.

***Keywords**:*

Lifestyle, Living Environment, Residential Environment, User.

مقدمة:

للأبعاد والقيم الاجتماعية تأثيرا قويا للحفاظ على البيئة العمرانية، حيث تشمل العادات والتقاليد، والعلاقات الإنسانية، والمستوى المعيشي للأفراد وثقافتهم. فالإنسان بتنقلاته المتتالية في رحلة البحث عن الموضع المثالي لاستقراره يحمل نمط معيشته التي تتحكم في تحديد إطاره المعيشي، ثم إن الإنسان مجموعة ضخمة من السلوكيات الفطرية والمكتسبة توجه نشاطه وأساليب حياته وتحافظ على بقائه وتعمل على تطوره وارتقائه، والبيئة المشيدة التي تشكل الإطار المعيشي ما هي إلا نتاجا للحاجة للأمان، والحماية والترابط الاجتماعي، حيث تحتضن كافة أنواع النشاطات الخاصة والعامة الناتجة عن هذه السلوكيات التي بدون معرفتها والتحكم فيها لا يمكن تحقيق بيئة عمرانية متوازنة ومناسبة لاحتواء هذه الحياة والتفاعل معها.

ويندرج هذا الموضوع في إطار العلاقة الشمولية القائمة بين الإنسان والبيئة، ذلك أن مكوناتهما تتفاعل وتؤثر في بعضها البعض، حيث يتأثر الإنسان بالخصائص البيئية للمحيط الذي يعيش فيه كما يؤثر الإنسان على المجال الذي يشكل إطارا لعيشه وثقافته وميولاته وتطلعاته، وبالتالي فإن إحداث أي خلل في مكون من المكونات المتبادلة التأثير يؤدي إلى المساس سلبا بالنظام البيئي ومنه إطار العيش وصحة وحياة الإنسان[1].

من هنا يهتم البحث بالعلاقة التبادلية بين نمط المعيشة والإطار المعيشي كثنائية جديرة بالدراسة للوقوف على أسباب إخفاق السياسات السكنية المتعاقبة ومعرفة موضع الخلل لأجل بناء تصور مستقبلي أكثر نجاعة للبيئة السكنية. وفي سبيل ذلك لا بد من استعراض مسار التشريع العمراني المتحكم في تخطيط العمراني عموما وتخطيط البيئة السكنية على وجه الخصوص، لأجل الوقوف على الثنائية سالفة الذكر وقياس مدى توافق وانسجام طرفيها من خلال دراسة حالة مدينة بوسعادة.

[1] عبد المجيد هلال، المحيط البيئي لمدينة الجديدة من منظور السكان المحليين:الواقع والمأمول. بمجلة دراسات مجالية، العدد 8، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية– مراكش، 2014، ص 11.

ISSN : 2543-3970

I. الطرح الإشكالي:

تبنِّي الحكومات لأساليب جديدة لامتصاص العجز فيما يخص السكن بأسرع وقت وبأقل التكاليف تجسدت في التجمعات الكبرى، ما فتئت –بعد أن كانت تعتبر منتوجا معماريا وعمرانيا حديثا يساير التقدم والرقي الحاصل- أن تتحول إلى أزمة حادة في السكن بعد عشريتين من اعتمادها... ففي منتصف التسعينيات شكلت هذه التجمعات الكبرى والمدن الجديدة الإشكال الرئيسي للمجتمع الفرنسي[1]، فالتجمعات الكبرى والأحياء المشابهة لها في نفس السياق السابق لا تعرف أو لا يشار إليها بتاتا على أنها تعبير أو أداة من الأدوات الضرورية للرقي الاجتماعي، إنما كأداة للإقصاء والتهميش ومنه التدني الاجتماعي، الذي لا يمكنه إلا أن ينتج مظاهر الانحراف، الإجرام، واللاأمن، وعدم الاستقرار والجدالات الاجتماعية، وتعدد الفاعلين، وتبلور السلطة والسلطة المضادة، وهذا ما يحيل على مجالات المتناقضات وتحديات التخطيط والتدبير[2].

إلا أنه وعلى غرار جل بلدان العالم الثالث، تبنت الجزائر نفس الطرح بدون أدنى فكرة للمعضلة التي ستواجهها.

من خلال هذه الورقة البحثية، سنستعرض وضع البيئة السكنية عبر المسار التاريخي للفكر العمراني والمعماري الذي أوجبها للوقوف على موضع الإشكال، هذا بمعالجة أهم ثنائية مكونة للبيئة السكنية ألا وهي نمط المعيشة – إطار المعيشة والعلاقة التي تتحكم في سيرها، ثم تتبع بدراسة ميدانية لمدينة بوسعادة لما تحمله من بعد تاريخي وثقافي وعمراني يتجلى من خلال القصر العتيق، ثم التناقضات الحاصلة في نسيجها العمراني اعتبارا من الحقبة الاستعمارية. فالسكن الجماعي في حد ذاته يعتبر دخيلا على مجتمع يتقن فن التعامل مع بيئته الطبيعية والاجتماعية في مسار لتشكيل البيئة السكنية والعمرانية، من هنا أخذنا عينة للسكن الاجتماعي تتمثل في المجمع السكني 110 مسكنا بمدينة بوسعادة لأجل قياس العلاقة سالفة الذكر، وبالتالي الحكم على مدى نجاعة التشريع العمراني المعمول به وبناء تصور مستقبلي لما يمكن أن تؤول إليه البيئة السكنية.

II. التيار الحداثي في العمارة و العمران وأثره على الثنائية:

تعتبر العمارة التقاء الإنسان بالأرض وفق متغيري الزمن والمكان، هذا ما يبرر تنوعها وتطورها من مدينة لأخرى، بل وضمن المدينة الواحدة من خلال التوسعات العمرانية المتتالية، على إثرها وردت البيئة المشيدة كنتيجة لإسقاط وتجسيد للبيئة الاجتماعية على غرار المجتمعات التقليدية[3]. تميزت الأطر المعيشية في المجتمعات البدائية بالبساطة كانعكاس لبساطة نمط المعيشة السائد آنذاك فتشابهت البيئات السكنية وتميزت العلاقة بين نمط المعيشة والإطار المعيشي بالتناغم والتوافق استمرت لقرون طويلة، ثم إن لعامل الزمن الدور الرئيس في مدى توافق العلاقة سالفة الذكر وتأثيرها في إشكالات

---

[1] Charles Yves, vers un nouvel urbanisme, faire la ville comment ? Pour qui ? Ed. la documentation française, Paris, 1996, p115.

[2] Abdelmajid Hilal & Abderrahman Dekkari, Introduction générale de l'ouvrage : Villes et recomposition des territoires ruraux méditerranéens, Etudes de cas marocains, français et algériens. Publication de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, Imprimerie Papeterie El Watanya Marrakech, 2016, p 8.

[3] حيدر عبد الرزاق كمونة، أثر الفكر الإسلامي على التفكير الحضري، المؤتمر المعماري الأردني الثاني –العمارة البيئية- نحو عمارة مستدامة 26-28 أيلول 2000 الجزء الأول، ص 01.

ISSN : 2543-3970

التخطيط العمراني خاصة في الأحياء الجديدة. ففي الأنسجة العمرانية العتيقة، حيث التطور البطيء جعل التكيف المتبادل بين الإطار المعيشي ونمط المعيشة يتم بدون تصادم يذكر، على عكس ما يحدث اليوم، فبفعل الانفجار العمراني من جراء الثورة الصناعية، زاد من الهوة بين إطار ونمط المعيشة، مما أفضى إلى رفض الأشكال العمرانية الناتجة التي من أهمها العوارض والأبراج السكنية المميزة لتعمير المجمعات السكنية الكبرى.

1. التيار الحداثي من الاستجابة للمتطلبات الكمية إلى الفشل على المستوى النوعي:

ظل التخطيط العمراني ولمدة طويلة رهينا للعمارة، فالقائمون عليه تعاملوا مع المدينة بنفس الطريقة المطبقة على العمارة فتم اعتماد نفس الأساليب لأجل معالجة إشكالات المدينة، هذه النظرة الضيقة اختزلت العملية التخطيطية في بعدها الفيزيقي متجاهلة باقي الأبعاد، على إثرها الغاية المرجوة تقتصر على البحث والسعي لبلوغ تنظيم المدينة وفق أشكال متناسقة وجميلة تتجسد في مخططات يُعتقد أنها في غاية الكمال والتمام توجه بعدها للتنفيذ، هذا الفكر والتوجه يلخص مبادئ الحداثة في العمارة والعمران الذي ميز على وجه الخصوص عمليات التعمير غداة الحرب العالمية الثانية لاسيما البلدان الأوروبية.

قدم تيار الحداثة حلولا لطالما اعتبرت ناجعة وناجحة حينها، على سبيل شانديغار من طرف *Le Corbusier* وبرازيليا من طرف *LucioCosta*[1]. لكنها في عيون أهل الاختصاص –علماء الاجتماع الحضري– لم تكن سوى لتعالج الأزمة السكنية في شقها الكمي فقط، وهذا ما تجلى من خلال فشل ورفض جل المجمعات السكنية المنجزة وفق هذا التوجه.

2. انتقادات الاتجاه الحداثي

توالت الأبحاث والانتقادات اللاذعة لهيمنة الفكر الحداثي لاسيما في موضوع التخطيط، فقد أصدر (بيتر هال 1990)حكمه القاسي على هذه المهنة في مؤلفه الذي يسرد فيه الكوارث الكبرى للتخطيط، ثم بعده (تشارلز جينكز 1990)كان أشدهم حكماً على فشل تجربة المائة عام من التخطيط، إذ لم يتورع في مؤلفه الشهير "لغة فن العمارة لما بعد الحداثة" أن يصدر شهادة الوفاة للتخطيط الحديث موضحاً بدقة تاريخ ومكان الوفاة. المكان في سان لويس ميسوري بأمريكا في الحادي عشر من شهر أفريل عام 1972 وهو تاريخ هدم مشروع بروث إيغو الحائز على الجائزة الأولى لتميزه في تطبيق مبادئ المؤتمر العالمي للحداثة في العمارة والعمران. يقر الطاهر لدرع على أن الوضع الإشكالي الذي يعانيه التخطيط نابع من طبيعته المزدوجة حيث أن عليه أن يوائم بين البناء النظري لمفاهيمه ومعارفه وكيفية تطبيقها وتنفيذها

---

[1] الطاهر لدرع، الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني، من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، *courrier de savoir, Biskra 2013*.

ISSN : 2543-3970

على أرض الواقع[1]، بتعبير آخر الجمع والتوفيق بين الطبيعتين المعيارية والوصفية الكفيل بتجاوز الوضع الإشكالي سالف الذكر.

3. توجهات جديدة تفتقد للنجاعة:

كان من اللزوم تجاوز المرحلة التي ساد فيها المنهج العلمي العقلاني المتمثل في التيار الحداثي التكنوقراطي وما بعده الذي غلّب بل وأُعتمِد بصورة شبه كلية الطبيعة المعيارية، مما جر لإخفاقات وتراجع كبير في أدائية المجال العمراني بصفة عامة والسكني على وجه الخصوص، فبرزت للسطح اتجاهات جديدة في التخطيط لتجاوز هذا الوضع والتي تراوحت حسب التسلسل الزمني من تخطيط مدينة الثقافات الإثنية إلى اتجاه ممارسة التخطيط بحكم (فليبجرق*Flyvbjerg; 1998*) مرورا بالمدينة العادلة (فاينستاين*Fainstein1995*)[2]. على ضوء هذه البيئة السكنية من خلال التوجهات سالفة الذكر، باستثناء تخطيط مدينة الثقافات الإثنية وتخطيط المدينة العادلة التي جاءت بمنظور جديد، فقد تغير مفهوم الفراغ من كونه فراغا ذو أبعاد هندسية إلى مفهوم الفراغ الإنساني ذو الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بالرغم من هذا فجل هذه التوجهات ركزت جهودها على جانب إخفاق سابقتها وبالتالي كل المحاولات يشوبها نوع من القصور لكونها انفردت بجانب واحد من جوانب العمران وبالتالي طرحها غير شامل وعجز في إيجاد الحلول المرجوة.

III. المشروع العمراني كبديل لمجابهة الإشكال:

المدينة عبارة عن نسق يتشكل من أنساق ثانوية أو فرعية تتفاعل فيما بينها لتحقيق تكامل وظيفي للمجال الحضري. قلما تم التطرق لهذا الطرح ضمن التخطيط العمراني التقليدي الذي يعتمد المخطط كأداة ومنتهى ضمن التوجه التكنوقراطي، هذا الوضع عجل في ظهور مفهوم المشروع كإطار منهجي شامل يعتبر المدينة نسقا وسطا خاضعا للنسق العمراني ويتحكم في أنساق فرعية أو ثانوية المكونة للعمران.

فقد جاء مفهوم المشروع العمراني كمنهج أحدث تغيرات جدرية لما كان عليه الوضع إبان التخطيط، فقد استبدل منطق الإجراء بالمسار الذي يضمن الاستمرارية والتغيير على حد سواء، أي تم الانتقال من وضع عاطل جامد للعمران إلى وضع أكثر ديناميكية. في هذا الحال لا يمكنه أن يستجيب لمنطق الاستعجالي الذي يحاول فرضه رؤساء البلديات ثم تعدد الاختصاصات وكذا من الوجوب مراجعة وفرض التغيير على أدوات التهيئة و التعمير *(SD)* ، *(POS)*، فالمشرع الفرنسي قام باستبدال *(Schéma Directeur) SD* بمخطط التماسك الإقليمي *SCOT*، أما مخطط شغل الأراضي فأستُبدل بالمخطط المحلي للتعمير وهذا من أجل التكيف ومتطلبات المشروع العمراني، لكون هذه الأدوات تتميز بأنها أكثر

---

[1] الطاهر لدرع: نفس المرجع.

[2] الطاهر لدرع: مرجع سابق.

ISSN : 2543-3970

مرونة وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار، ثم التكامل بين المستويات الشامل والمحلي، مما يحقق المشاركة والتفاوض حول المشروع[1].

الشكل 01: مراحل المشروع العمراني، ملخص عن *Patrizia*

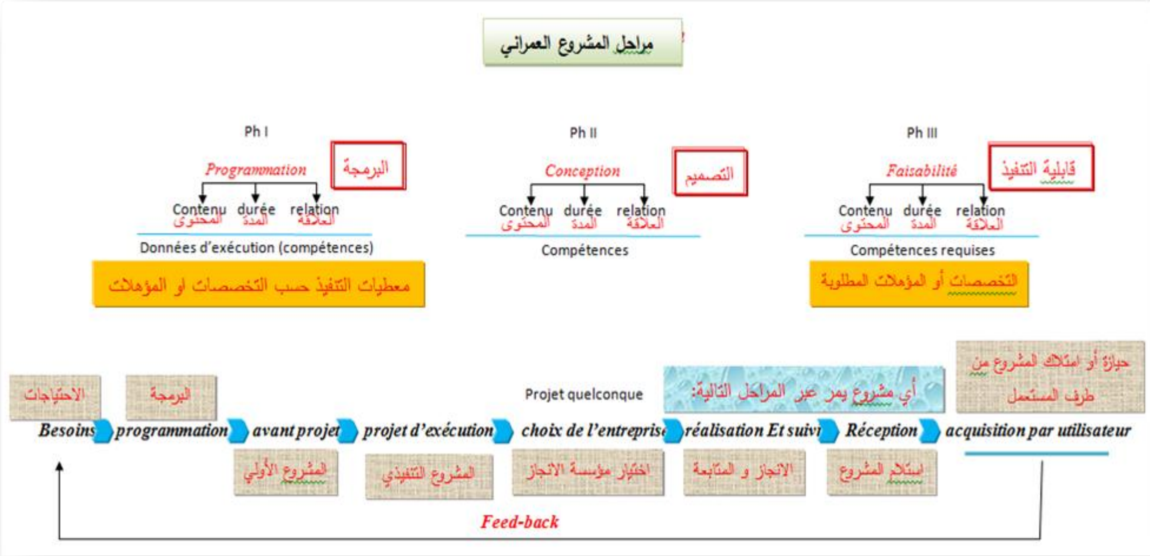

يمكن من خلال المشروع العمراني وما يتضمنه من مرونة وشراكة وتشاور وتفاوض بين كل الفاعلين فيه، من تحسين كفاءة وأداء المجال العمراني عموما والسكني على وجه الخصوص عبر التسيير السلس للثنائية نمط المعيشة وإطار المعيشة، بإعادتها لوضعها الطبيعي كما هو الشأن في الأنسجة العتيقة، بل وبفعالية أفضل لكونها تتقبل التغيرات المحتملة نظرا للإضافة المميزة للمشروع العمراني والمتمثلة في التواصل العمودي والأفقي، مما يجعل منه أكثر واقعية وكذا اعتبار المشروع مسارا لا إجراء كما هو الشأن بالنسبة للمخطط.

IV. موقع البيئة السكنية من هذا التحول:

الإشكالات والاختلالات التي شهدها المجال الحضري لاسيما فيما يتعلق بالبيئة السكنية مردها لعدم التحكم والسيطرة على الجدلية بين نمط المعيشة-الإطار المعيشي، هذه الثنائية الملازمة للوجود البشري التي تترجمها الأنسجة العمرانية المختلفة الشاهدة على الحضارات المتعاقبة للتاريخ الإنساني. ظلت هذه الثنائية في انسجام وتناغم في الأنسجة العتيقة، فنمط المعيشة المتمثل في الثقافة والقيم والتقاليد والعادات المحدد الرئيسي للإطار المعيشي – هذا ما ذهب إليه *AmosRapoport* حين أقر أن العوامل المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية حاسمة في تحديد شكل المسكن أما باقي

---

[1]Patrizia Ingalina, « **le projet urbain** », Ed que sais-je, 2001, paris.

ISSN : 2543-3970

الأبعاد فتعتبر معدلة[1]، في نفس السياق قال *HenriLefebvre*: "المدينة هي إسقاط لمجتمع برمته وما يتضمنه من ثقافته، مؤسساته، أخلاقياته، قيمه وكذا الأسس الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي تشكل ما يعرف بالبنية العمرانية"[2].

فالبيئة السكنية تتميز بنوعيتها وتنوعها وقدرتها على التغيير عبر الزمن للاستجابة لسلسلة من المتطلبات، فجل المصممين لا يعتمدون المعنى الحقيقي والكامل لمعنى قابلية السكن متجاهلين الثقافات المحلية والوضع الاجتماعي الاقتصادي ونمط معيشة الساكنين[3].

ثم إن السكن الاجتماعي عبارة عن نظام يحمل في طياته ثلاثة أبعاد رئيسية تعمل على نجاحه تتمثل في أنه يسعى لموازنة مالية للاستجابة لحاجيات واضحة لتجسيد إدماج عمراني أو حضري حتمي[4].

ما يمكن استخلاصه مما سبق أن الإشكال المطروح المتعلق بالعلاقة الجدلية بين نمط وإطار المعيشة، في العمارة الحديثة – والذي تجسده وبامتياز البيئة السكنية– مرده إلى فرض الإطار المعيشي على حساب نمط المعيشة ضمن التخطيط الحداثي في صورته البيروقراطية أو التيكنوقراطية تبعا لمعايير كمية ووظيفية أبانت عن أنماط مسبقة مبسطة من دون أدنى اهتمام للمتطلبات النوعية ولا الظروف المكانية والتاريخية. فكانت هذه الصورة السائدة في جل المشاريع العمرانية خاصة منها السكنية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وليومنا هذا رغم الفشل الذي يكتنف أغلبها. فمشروع *Pessac* في مدينة بوردو الفرنسية للمعماري الفرنسي لوكوربيزييه المتمثل في 45 مسكنا فرديا يدرج ضمن هذا الطرح، فقد تم فرض حجم (إطار مبني) حُدد مسبقا بشكل نهائي باعتماد تصوري لفرد نموذجي الذي لا يمثل بتاتا الفرد الذي سيقطنه فكانت النتيجة تلك المحاولات في تحوير المجال السكني المعبرة عن رفض المخطط المفروض من طرف السكان[5]. فتغييب المستعمل عن مسار المشروع يفضي لتصادم حتمي وصراع رمزي بين المعماري واهتماماته ورد فعل السكان، عموما يمكن تصنيف العلاقة في أربعة مواقف: قبول الإطار الناتج لتوافقه ونمط المعيشة، قبوله مع محاولة التكيف، رفضه ومحاولة تكييفه ونمط معيشته، رفض كلي وهجرة المكان نهائيا.

VII. التخطيط العمراني في التشريع الجزائري:

1. إرثعمراني متأزم:

تبنت الجزائر النهج الحداثي على مرحلتين، الأولى قسرية إبان الاستعمار الفرنسي والثانية طوعا بعد الاستقلال وهي امتداد للأولى بحكم التبعية الفكرية والتقنية، فكانت تجربة غريبة وعنيفة لتجاهلها لإطاره المعيشي المجسد لمنظومته

1Amos Rapoport, pour l'anthropologie de la maison, Edition Bordas, Paris, 1972, p VI.
[2]Jean-Paul LACAZE, introduction à la planification urbaine, presses de l'école nationale des ponts et chaussées, p58.
[3]Roderick.J Lawrence & Gilles Barbey, repenser l'habitat, Edition Infolio, Suisse, 2014, p 25
[4]Michel Platzer, concevoir et construire des logements sociaux, bâtiments d'habitation collectifs, Editions Le Moniteur, Paris, 2014, p 66.
5Boudon (Philippe), Pessac de Le Corbusier, Edition Bourdas, Paris, 1977, p 02.

ISSN : 2543-3970

الاجتماعية والثقافية[1]. فتم اعتماد نفس أساليب التخطيط الفرنسية المتمثلة في المخطط العمراني التوجيهي لاسيما في مشروع قسنطينة فانتشرت المشاريع السكنية الكبرى[2] في المدن الرئيسة كالجزائر العاصمة قسنطينة ووهران، وجهت للمعمرين وأقلية من الجزائريين عملت على إحداث التمييز العمراني والاجتماعي بين السكان الأصلين والمستعمرين ومن ولاهم. أطلق عليه التخطيط الشمولي الذي يجسد في أعلى صوره التوجه التكنوقراطي الذي يسوده الطابع البرمجي مع تغييب كلي للخصائص المحلية، مما جعله أسلوبا وأداة تقنية بيروقراطية جسدتها *P.U.D* في البلديات، ثم المناطق الحضرية الجديدة التي استحدثت بتعليمة وزارية لا إطار تشريعي أو قانوني. فاستجابت المشاريع السكنية للمنطق الكمي والبرمجي بتبني تقنيات التصنيع لمجابهة الواقع الاستعجالي (البناء بسرعة وبأقل التكاليف) تجلت في أشكال معمارية وعمرانية نمطية باهتة لا تراعي باقي المتطلبات النوعية لا على الصعيد المعماري ولا العمراني، فزادت الهوة اتساعا بين المجال السكني المنتج والأشكال العمرانية المحلية وانشطرت المدينة إلى مناطق منفصلة تتحكم فيها الوظيفة الأحادية على عكس الأنسجة العتيقة لمراكز المدن.

2. أدوات جديدة كرست التخطيط كإجراء:

قانون التوجيه العقاري25/90 ثم بعده القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير جاءا كحتمية لفشل التشريع السابق وافتقاره للانسجام والتكامل بين الأقاليم، لكن بقيت نفس الممارسات في مراحل المشروع كإجراء خاصة المشاريع السكنية، ظلت هذه الأدوات بعيدة عن ممارسات المشروع العمراني كمسار باعتماده مبادئ الشراكة والتفاوض والتشاور وخاصة المرونة التي تقتضي مسارين أفقي وعمودي يربط القاعدة بالقمة وهي القيمة الإضافة الرئيسية. جل المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير تعرضت للمراجعة بسبب قصورها في بلوغ تصور أفضل لمآل المجال العمراني (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بسعادة تمت مراجعته بعد عشر سنوات من المصادقة عليه، لكون عمليات التعمير استنفدت الاحتياطات العقارية المخصصة للتوسعات المستقبلية لخمس وعشرين سنة المقبلة في عشر سنوات فقط) وهي دليل للقصور أو الفشل في التقديرات والتصور المستقبلي للمجال العمراني، ثم الإشكالات والاختلالات في أداء هذا الأخير وبروز الأحياء الهشة والتمييز الاجتماعي وتردي الإطار المعيشي عجلت بالبحث عن أطر جديدة لمواجهة الوضع. فأدوات التهيئة والتعمير أقصت المواطن في التخطيط والتصميم واعتمدت على مواطن افتراضي من أجل تسريع العملية[3].

[1]معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر، جذورها، واقعها، أفاقها، عمران للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16 ربيع 2016، ص7- ص47.

[2] Circulaire ministérielle des travaux publics (n°355/PU, du 19/02/1975).

[3]Rachid Sidi Boumedine :Urbanisme en Algérie, échec des instruments ou instruments de l'échec ?, Edition les alternatives urbaines, Alger 2013, p17.

ISSN : 2543-3970

3. توجه جديد لتصحيح الوضع على مستوى أشمل:

الوضع سالف الذكر النابع عن التخطيط العمراني التقليدي القائم على تلبية الحاجات الآنية والمؤقتة للتعمير دون استشراف المستقبل وما يستلزم من متطلبات تتميز بعدم الثبات والخاضعة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية جر لعواقب وخيمة، إذ أن بعض المشاريع العمرانية خاصة السكنية منها تنتهي صلاحيتها للمعيشة بمجرد الانتهاء من تنفيذها، فيلجأ القائمون إلى تدخلات تتصف بالسطحية لكون التنفيذ استغرق وقتا طويلا لم يعد على إثره المشروع ملائما للمستجدات الحاصلة[1]. ساد هذا الوضع في البيئة العمرانية وخاصة السكنية في المدن الجزائرية خلال الفترة التي تلت اعتماد القانون التوجيه العقاري و كذا القانون الخاص بالتعمير، مما استوجب البحث عن أطر جديدة تلملم الوضع، فلجأ أهل الاختصاص إلى إصدار القانون التوجيهي للمدينة[2]، الذي يهدف إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على شاكلة قانون سياسة المدينة الفرنسي الذي يهدف إلى إعادة إدماج وبصورة دائمة في نسيج المدينة الأحياء التي تشهد صعوبات، لهذا الغرض فهو يعالج العوامل التي أوجدت الإقصاء العمراني والاجتماعي التي تعاني منها هذه الأخيرة. بالمقارنة مع ما ورد في سياسة المدينة في القانون الفرنسي والقانون التوجيهي للمدينة نجد نفس المبادئ المتمثلة في التنسيق والتشاور، اللاتمركز، التسيير الجواري، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الإنصاف الاجتماعي.

تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين الآتية: تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي، القضاء على المساكن الهشة، التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها، تدعيم الطرق والشبكات المختلفة، ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه، حماية البيئة، الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان، مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة، ترقية الشراكة والتعاون بين المدن، اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية[3].

المتتبع لمسار الأحداث يخالجه شعور وكأنه تم استيراد أشكال وَلَّدت إشكالا ثم بعدها تم استيراد حلولا لمعالجته، أما ما دون ذلك فالخطوة إيجابية للتحول من الخاصية الإجرائية للتخطيط إلى المسار المميز للمشروع العمراني. فيما يتعلق بالحكم عن مدى نجاعة التوجه الجديد فهو سابق لأوانه نظرا لحداثة التصور الجديد.

فيما يأتي نحاول تبيان تأثير التخطيط العمراني كإجراء على أداء البيئة السكنية وإخضاعه للقياس، وسيكون المثال المجمع السكني 110 مسكنا بمدينة بوسعادة كما سبقت الإشارة.

---

[1] التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمدن، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الاعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الخامس عشرة. بدون تاريخ نشر.

[2] القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بقانون توجيه المدينة.

3 المادة 06 من القانون06/06 المتعلق بتوجيه المدينة.

ISSN : 2543-3970

VI. دراسة حالة المجمع السكني 110 مسكنا بمدينة بوسعادة:

تزخر مدينة بوسعادة بإرث تاريخي وثقافي وعمراني جد هام يتجلى من خلال القصر العتيق، ما لبثت تشهد تناقضات في نسيجها العمراني اعتبارا من الحقبة الاستعمارية. فالسكن الجماعي في حد ذاته يعتبر دخيلا على مجتمع يتقن فن التعامل مع بيئته الطبيعية والاجتماعية في مسار لتشكيل البيئة السكنية والعمرانية، من هنا أخذنا عينة للسكن الاجتماعي تتمثل في المجمع السكني 110 مسكنا. سنحاول من خلال هذا الجزء وبناء على دراسة ميدانية باستخدام تقنية الاستبيان قياس مدى نجاعة الإجراءات التخطيطية على مدى رضى المستعملين الذين أبعدوا قسرا عن مراحل إعداد المشروع، نعتمد هنا على تقنية التقييم ما بعد الإشغال كتقنية حديثة في الوطن العربي لقياس مدى التوافق بين المخطط الناتج والممارسات المجالية للمستعمل[1]. كما سبق ذكره الحالات الممكنة لتعامل المستعمل مع مجاله المفروض، إما رضاه بالبيئة المنتجة وإما عدم رضاه ولكنه يحاول التكيّف مع البيئة السكنية وإما عدم الرضى ومحاولة تكييف بيئته مع احتياجاته وأخيرا الرفض التام والمغادرة. بما أن الحي يحوي 110 مساكن فقد تم اعتماد كل المساكن، لكن بعد نهاية العمل الميداني تم الحصول وفقط على 85 استمارة نظرا لعدة أسباب أهمها رفض بعض المستجوبين التعاون وبعض الاستمارات أبانت عن عدم جدية المستجوبين فتم إلغاؤها.

1. تقديم المجمع السكني 110 مسكنا:

الخريطة رقم 01: موقع 110

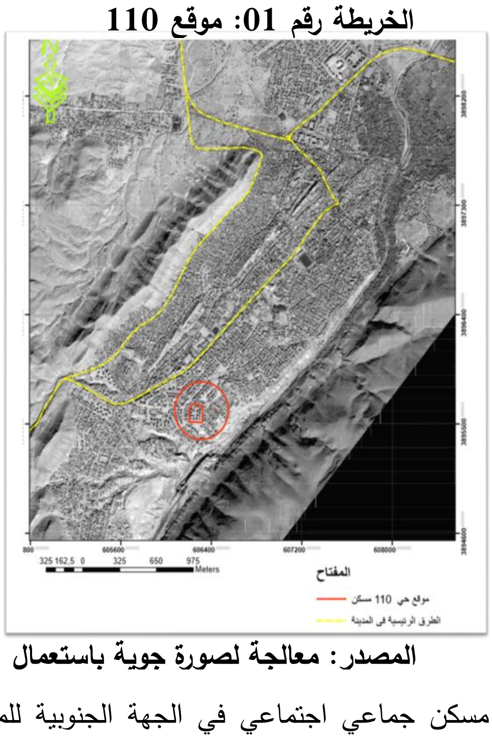

المصدر: معالجة لصورة جوية باستعمال

يقع المجمع السكني 110 مسكن جماعي اجتماعي في الجهة الجنوبية للمدينة، جاء في إطار برامج المنطقة السكنية الجديدة الحضرية استجابة لتلبية الضغط المتزايد في الطلب على المساكن تم تسليمه سنة 1991 كمساكن وظيفية

[1] تقييم ما بعد الإشغال، ترجمة هشام جلال أبو سعدة وأخرون، مطابع جامعة الملك فيصل. بدون سنة نشر.

ISSN : 2543-3970

موجهة لأساتذة ومعلمي قطاع التربية حيث صاحب المشروع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية المسيلة. تقدر مساحته بحوالي هكتارين تضم 15 عمارة في نمط واحد تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة طوابق كما نجد نمطين من المساكن؛ مساكن ذات ثلاث غرف ومساكن ذات أربع غرف. لا يحتوي الحي على التجهيزات الضرورية اللازمة حيث يضطر السكان للانتقال للأحياء المجاورة للحصول على الخدمات خاصة كالتجارة الأولية.

		المساحة		النسبة المئوية	
المساحة العقارية		20000		100	
المساحة الحرة	طرق +	13480	17075	67	85.4
	مساحات	1600		8	
	فضاءات	1995		9	
المساحة المبنية		2925		14.6	

الجدول (01) : معطيات حول مجمع 110 مسكن.

المصدر: د.ت.ت.ع 2006 مسكن.

الخريطة رقم 02: حدود مجمع 110 مسكن

المصدر: معالجة لصورة جوية باستعمال *ARCGIS 2018*

ISSN : 2543-3970

نسجل ارتفاعا في نسبة المساحة الحرة المتمثلة في الطرق، المواقف والأرصفة، فجاء معامل أخذ الأرض ضعيفا مقارنة بمثيله في نسيج القصر حيث لا يتعدى 0.14 وكذا الحال بالنسبة لمعامل شغل الأرض الذي يقدر بـ 0.58 كما نسجل كثافة كبيرة بالنسبة لعدد المساكن في وحدة المساحة التي تقدر بـ : 55 مسكن/ هكتار. كما يقطن الحي حوالي 870 ساكنا مما يعطي معدل شغل المسكن 7.9 بكثافة سكانية تقدر بـ 475 ساكن/هكتار.

لأجل معرفة مدى توافق الإطار المعيشي ونمط المعيشة في الحي تم اختبار وقياس العلاقة وفق أبعاد ثلاثة، البعد العمراني والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

1- اختيار الموقع:

تم التطرق لاختيار الموقع الذي يتم بمعايير تقنية بحتة مرتبطة بقيمة العقار وتوفر المساحة اللازمة بعيدة عن رغبات المستعمل، فأطراف النسيج تشكل الموقع المناسب بالرغم من السلبيات المتعلقة بتدني الخدمات العمومية والمرتبطة بالتجهيزات العمومية بدورها تلعب دورا هاما في مدى رضى المستعمل وقبوله لبيئته السكنية. نسجل افتقار المجمع السكني لأي تجهيزات باستثناء المسجد (شيد بمبادرة من السكان)، أما باقي الخدمات الضرورية فيتم الحصول عليها من الأحياء المجاورة ومركز المدينة. من هنا الرهانات الاقتصادية والعمرانية لأجل التحكم في تكلفة المشروع السكني لعبت الدور الحاسم في اختيار الموقع حيث المساحة الكافية وسعر العقار جد معقول.

2- أصل السكان:

الغاية من التطرق لأصل السكان يصب في معرفة مدى ملاءمة نمط المعيشة المميز والإطار المعيشي الجديد التي تقدمه المساكن الجديدة ومدى قابلية التكيف أو التحوير في المجال السكني مقارنة بمكان الإقامة السابق.

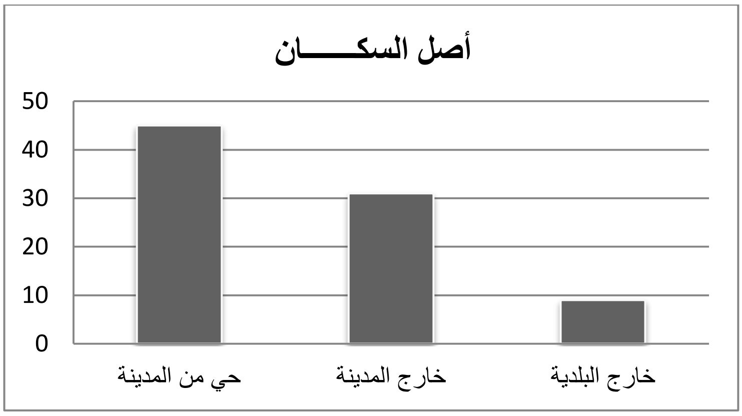

المصدر الباحث: 2018

فنسبة 52.94% من السكان المستجوبين منحدرين من المدينة بينما 47.06% منهم أصلهم من خارج المدينة، حيث نسبة 10.59% منهم خارج حدود إقليم دائرة بوسعادة. فيمكن إرجاء تحوير المجال السكني لعدم تطابق نمط معيشة السكان والإطار المبني للمسكن الجديد حيث نسبة 47.06 % من السكان خارج المحيط الحضري يفترض أن يكون الوسط الريفي الموطن الأصلي مما يدعم فرضية اللجوء لتحوير المجال لتكييفه ونمط المعيشة.

ISSN : 2543-3970

3- المستوى التعليمي والوضعية المهنية:

يمكن قراءة وترجمة المستوى التعليمي للسكان وفق معرفة مدى علاقة التحوير والتغير في المجال السكني بالمستوى الثقافي، فالمستوى التعليمي يفرز مجموعات اجتماعية متباينة، مبدئيا قد تؤدي أيضا لحيازة متمايزة للمجال حسب هذا الأخير.

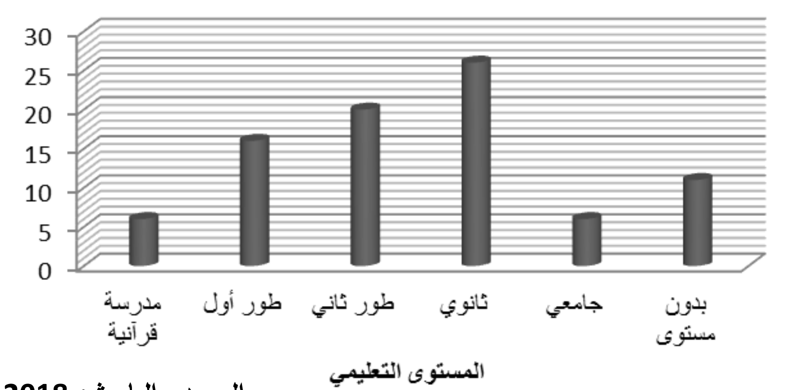

المصدر الباحث: 2018

ما يدعم هذا الطرح أن نسبة 49.42 % من السكان مستواهم التعليمي لم يتجاوز الطور الثاني (المتوسط)، هذا يثبت عدم توافق التصميم مع المستوى التعليمي وكذا البيئة الاجتماعية والثقافية.

المساكن موجهة في أول الأمر لمعلمي وأساتذة قطاع التربية، حيث يتطلب بلوغ هذه الوظيفة مستوى تعليمي لا يقل عن الطور الثاني ، فكان من المفروض أن تبلغ هذه الفئة مستويات أعلى من جهة ومن جهة ثانية فإن نسبة الموظفين لم تتعدى نسبة 14.79% كما يبنه الجدول أسفله، بينما تشكل نسبتي الطور الثاني و الثانوي54.12% التي من المفروض أن تشكل فئة المعلمين و الأساتذة، التي تدل أن نسبة من هذه الفئة لا تشتغل في قطاع التربية مما يدعم فرضية هجرتها من الحي، وحلول مكانها موظفين آخرين خارج قطاع التربية في إطار ما يعرف بالحركية السكنية، نفس الشيء بالنسبة للطبقة العاملة الأخرى المتكونة من عاملين، تجار و الناشطين ضمن المهن الحرة بنسب متفاوتة. كما يمكن إرجاء بروز هذا التنوع في الوظائف.

4- الحركية السكنية:

المتمثلة في تغيير المسكن سواء تعلق الأمر بالتنقل داخل المجمع السكني أو خارجه، مرتبط بعدة عوامل خاصة منها الاجتماعية وتعتبر دليلا عن عدم رضى المستعمل عن أداء بيئته السكنية، فمعدل شغل المسكن بلغ 7.9 فرد/مسكن وهو معدل جد مرتفع خاصة إذا علمنا أن أنماط المساكن تتراوح ما بين مساكن ذات 03 غرف أو 04 غرف.

ISSN : 2543-3970

الجدول (02) : معدل شغل المسكن مسكن.

العينة	أقل من 4 أفراد	من 5 إلى 7 أفراد	أكثر من 7 أفراد	المجموع
F3	10	25	20	55
F4	8	15	7	30
النسبة%	%21.18	%47.06	%31.76	85

المصدر: الباحث 2018 مسكن.

مع عامل الزمن، حتمية زيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة يدفع إلى السعي لإيجاد مجال إضافي لاحتواء الزيادة في عدد الأفراد خاصة إذا علمنا أن معدل شغل الغرفة المعمول به هو فردين في الغرفة. فنسبة 31.76% من السر يتجاوز عدد أفرادها 07 أفراد أي تتجاوز معدل شغل الغرفة وبالتالي الإحساس بضيق المسكن يقود للاحتمالات التالية:

- يلجأ رب الأسرة للبحث عن مسكن جديد يتوافق والمستجدات الحاصلة في حدود الإمكانات المالية، وفي حالة العكس يحاول تكييف مسكنه بإحداث تغيرات أو تحويرات في انتظار تحسن الوضعية المالية والبحث عن مسكن جديد يستجيب للمتطلبات الجديدة، كما في الصورة رقم01.

المجمع السكني سكنات وظيفية تابعة لقطاع التربية لكن في الواقع لم نسجل سوى نسبة 21.89% من أرباب الأسر معلمين و بالتالي النسبة الباقية هجرت المجمع السكني.

الصورة (01):بعد التحويرات بيع المسكن و المغادرة

المصدر:الباحث 2018

5- التنظيم المجالي للمجمع السكني:

المخطط العام يسيطر عليه الفراغ (المجال غير المبني) بنسبة 85.4% مما لا يتوافق والبيئة الطبيعية خاصة المناخ القاسي، يضاف لذلك التوجيه نحو الخارج بالنسبة للوحدات السكنية مما يتنافى وعنصر الخصوصية.

ISSN : 2543-3970

الصورة (02): التنظيم المجالي للحي حيث يهمن الفراغ

المصدر : الباحث 2018

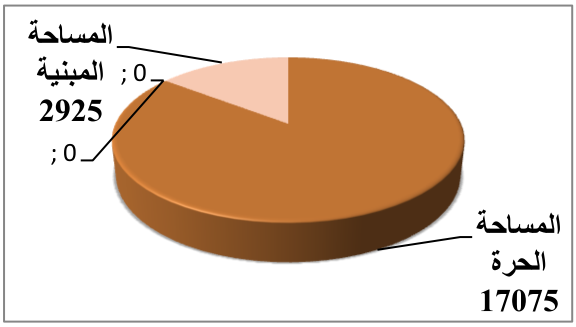

المصدر: الباحث 2018

دفع هذا الوضع إلى تدهور الفضاءات العمومية المشتركة بسبب فقدان ضمير المسؤولية والتلاحم الجماعي ما بين السكان، يضاف له الدور الكبير للتصميم المعماري، إذ أن معظم الفضاءات العمومية تفتقد التدرج الفضائي لكونها تتعدى المقياس البشري، جعلها مبهمة الهوية لا تعرف لها مسؤولا حقيقيا، فاستدرج المستعمل لضم مجال المساحات الخضراء والممرات المكونة للمجال الخارجي الجماعي لإنشاء حديقة أو مجالات وظيفية أخرى ملحقة بالسكن لقاطني الطابق الأرضي الصورة (03، 04) يمكن إرجائه للأخطاء المسجلة في التصميم، فإن التعدي على المجال الخارجي يعتبر فعلا غير حضري مرده لغياب ضوابط صارمة تحمي وتفصل في الوقت نفسه بين ما هو شخصي وعمومي.

ISSN : 2543-3970

الصورة (03): الاستيلاء على مجال الممر و إلحاقه بالمسكنين المتجاورين كمجال خاص – حديقة.

المصدر: الباحث 2018

الصورة (04) : الاستيلاء على مجال الممر و إلحاقه بالمسكن

المصدر: الباحث 2018

ما يمكن استخلاصه أن للتنظيم المجالي العام للحي الذي يتراوح من المجال الخارجي للحي إلى المسكن الذي لا يحتكم لأي مرجعية واضحة، محدثة قطيعة والبيئة السكنية العتيقة حيث بلغ التحكم والمهارة في التعامل مع البيئة الطبيعية ذروتها تجسدها البيئة المشيدة المنسجمة والحياة الاجتماعية السائدة والظروف المناخية. فغياب عنصر مهيكل للنسيج يعطي الإحساس بانفتاحه وتبعثره، يضاف له التعمير الشاقولي الذي يفرض ويتحكم بشكل صارم في تصميم الحي والمسكن على حد سواء، فاستحالة توجيه وتصميم مجال المسكن نحو الداخل حول فناء داخلي يلزم التوجه نحو المجال الخارجي حيث تصبح الواجهة الحد الفاصل بين مجالين متباينين؛ المجال الخاص المتمثل في البيئة الداخلية للمسكن والمجال العمومي، فتصبح عرضة لكل أشكال العنف المعنوي بسبب تلك التدخلات العشوائية التي أفرزت أشكالا وألوانا متضاربة شوهت المظهر العام للبيئة الحضرية كأحد مظاهر التلوث البصري.

6– تصميم المسكن:

يشكل المسكن الوعاء المجالي الذي يحتضن الحياة الأسرية كنواة أولية لبنية المجتمع، حيث يتجلى مفهوم الخصوصية الذي يمكن رد معناها لموضوع التواصل الاجتماعي التي تتعلق بالمنطقة المعزولة والآمنة ضمن المسكن، حيث تتألف من قسمين خصوصية سمعية وأخرى بصرية؛ أي أن يكون المرء غير معرضا ومكشوف لمسامع وأنظار الغرباء أو منهم خارج المسكن. غير أن ما يمكن تسجيله خلال مخططات المساكن أنها فاقدة للعديد من القيم الجمالية

ISSN : 2543-3970

(مثلا الفناء والحديقة الداخلية) التي تضفي لمسة جمالية على المسكن والبيئة. كما افتقد المسكن المعاصر لعنصر الخصوصية التي هي أسمى القيم الاجتماعية لمجتمعاتنا، فالخطر يكمن في اتخاذ المسؤولين (معماريين، مبرمجين وموظفين) لنمط معيشتهم الخاص كنموذج أثناء تصميم المساكن الخاصة بالطبقات الشعبية بدون الاعتماد أو السعي للبحث عن الدراسات الاجتماعية المتعلقة بأساليب السكن[1].

المسكن في المجمع السكني 110 مسكن موجه نحو الخارج ضمن فراغات وظيفية حول مجال توزيعي فحسب – عوض المجال الاجتماعي المتمثل في الفناء الداخلي– إذ تخضع للمقياس الاقتصادي التقني الوظيفي البحث الذي يعتمد وفقط على الجانب البيولوجي للحاجات الإنسانية. نمط السكن الشاقولي المتمثل في تلك المساكن في عدة طوابق حيث يصعب التفكير في اعتماد الفناء الداخلي كعنصر أساسي مهيكل للمسكن الذي تنتظم حوله مختلف الفضاءات الداخلية على غرار المسكن في البيئة التقليدية، أصبح التوجيه نحو الخارج خيار لا مفر منه، نفس الشيء بالنسبة للسطح الذي يلعب نفس الدور الاجتماعي للفناء الداخلي في الفصل الحار ليلا، للنوم والتجمع العائلي مع اعتماد الشرفة كعنصر جديد دخيل عن العمارة المحلية. فقد عبرت نسبة كبيرة عن عدم رضاها عن تصميم المسكن في ما يخص الجانب التنظيمي للفضاءات المكونة له الذي يمكن إدراكه من خلال التغيرات والتحويرات الناتجة.

تصميم المساكن الموجهة نحو الخارج يجمع في طياته عدد من السلبيات تصنف ضمن صنفين منها ما يتعلق بالبيئة الطبيعية (المناخ) ومنها ما يتعلق بالبيئة الاجتماعية.

أ- البيئة الطبيعية:

التوجيه نحو الخارج الذي يعتمد على التهوية الإنارة و التشميس عن طريق الفتحات الموجودة في الواجهات يفرض ترك فراغات واسعة لإعطاء نفس الفرص للجميع للحصول على العناصر سالفة الذكر، هذه الفراغات تعمل على تسرب العواصف الترابية وزيادة المسطحات المعرضة للإشعاع الشمسي المتمثلة في الواجهات التي تحوي الفتحات، كما تقل المساحات المظللة نظرا لكون المساحة المخصصة للشوارع تغطي نسبة كبيرة من الأرض استجابة للانتشار الكبير للسيارة الذي يتطلب برمجة أكبر للطرقات التي توصل للمساكن.

ب- البيئة الاجتماعية:

الفتحات الموزعة على مستوى الواجهة المطلة على الخارج وكذا الشرفات تؤدي لجرح الخصوصية، لهذا السبب يلجأ السكان لاستعمال الستائر أمام الفتحات لتحقيق العزل البصري المطلوب الذي بدوره يعمل على تشويه الواجهة. كما أن المسافة القريبة بين المباني والفتحات المتقابلة تؤدي للقبالة (vis-à-vis) لا تحقق الخصوصية. فقد تكونت المباني حول

---

[1]Lacaze Jean-Paul, Introduction à la planification urbaine imprécise d'urbanisme à la française, presse de l'école nationale des ponts et chaussées. Paris 1995, p.p 184-186.

ISSN : 2543-3970

فراغات غير محددة الاستعمال لم تأخذ في عين الاعتبار علاقة الفرد بالأسرة والمجتمع وعلاقة المسكن بالمجاورة مما يؤدي للقضاء على الخصوصية[1].

فالمجال الداخلي للمسكن يخضع لمخططات جامدة غير قابلة للنمو أو التطور، لا توافق نمط معيشة قاطنيها تدفع إلى تدهور البيئة العمرانية بسبب تلك التدخلات العشوائية في صورة تحويرات تمتد لتمس الواجهات الخارجية، مما يؤثر سلبا في تشوه المنظر العام.

تتلخص أهم التحويرات المعتمدة في المجال الداخلي للمسكن في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):التحويرات فى المجال الداخلى للمسكن

	غرفة	غرفة معيشة	مطبخ	البهو	حمام+ دورة مياه	شرفة	النافذة	السبب		
								مساحة غير كافية	عدد الغرف غير مناسب	تصميم غير مناسب
إضافة عنصر و	25.88	%	8.24	%	%	0%	0%	%52.	%56.	%23.5
تقليص مساحة	%0	% 28.24	%0	% 28.2	%	%	%	%35.	%16.	%16.5
إزالة عنصر	%0	%0	%0	%0	%0	20%	%	%72.	%27.	%58.8

المصدر: الباحث2018

من خلال التمثيل البياني في الشكل رقم02 يتضح أن التدخل الرئيسي يتمثل في تقليص مساحة عنصر، يتعلق بصورة كبيرة بالبهو وغرفة المعيشة يستغل للإضافة غرفة صغيرة أو توسيع الغرف الموجودة، ثم في المرتبة الثانية العناصر التي أزيلت الشرفات والنوافذ (خاصة نوافذ غرفة المعيشة التي تحتوي باب الشرفة) وكذا تغيير موقع النافذة كما في الصور رقم 05، 06 الشكل 04.

[1] حتحوت سهير، مضمون الخصوصية في البيئة الحضرية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، المجلد 25، 1986.

ISSN : 2543-3970

الشكل رقم :02

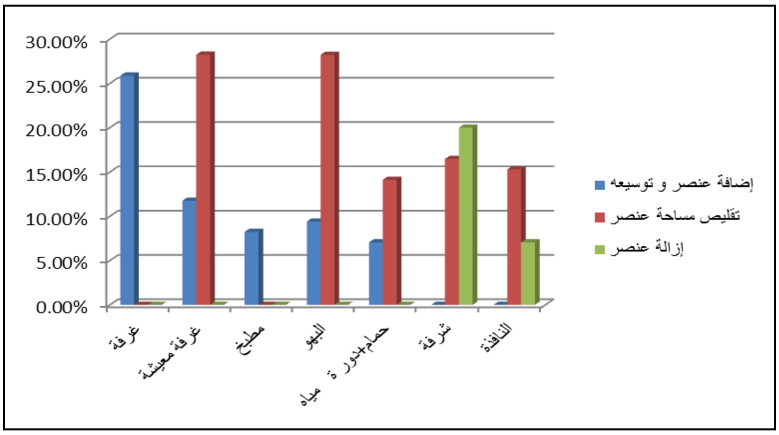

المصدر: الباحث 2018

عنصر الشرفة أخذ الحيز الأكبر بتقليص مساحتها أو إزالتها ثم يأتي عنصرا النافذة والبهو بتقليص مساحتهما وفي حالات أخرى يتم توسيع في مجال البهو وغرفة المعيشة ولكن بنسبة أقل (9.41 % و 11.76% على التوالي). في الشكل التالي تتضح التحويرات في مجال المطبخ وغرفة المعيشة ومدى تأثيرهما السلبي على المظهر الخارجي.

المخطط رقم 01: المخطط الأصلي للطابق الأول

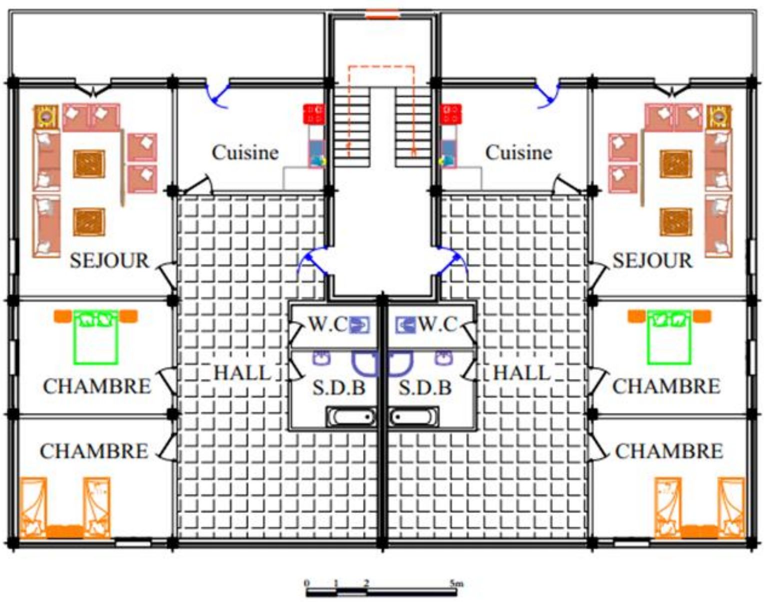

ISSN : 2543-3970

الشكل رقم: 04 مخطط المسكن بعد التعديل

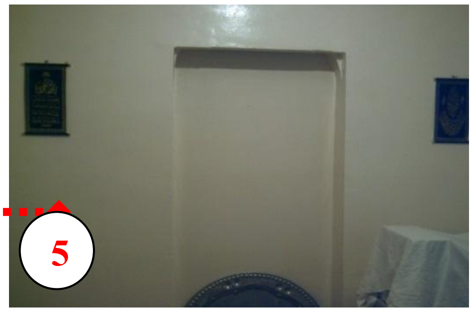

نفس الأمر ينطبق على مجال غرفة المعيشة حيث تم إلغاء باب الشرفة لوجود نافذة أخرى و الاستفادة من المجال المحرر بإلغاء هذا الأخير.

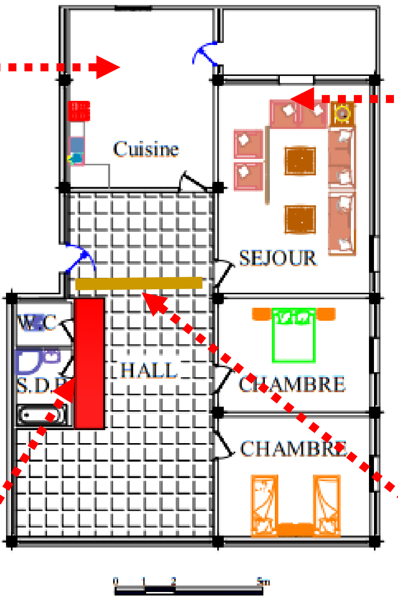

المخطط بعد التحوير

تحوير في المجال الداخلي للمطبخ بضم مجال الشرفة مع خلق نافذة جديدة.

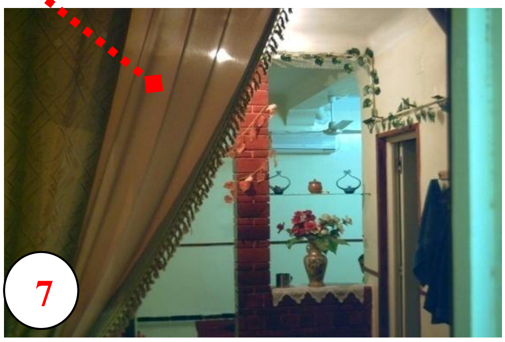

تقليص في مجالي الحمام والمرحاض لتوسيع البهو، ثم استخدام ستار للعزل البصري بين البهو غرفة المعيشة كمطلب لتحقيق الخصوصية و الحرمة عند وجود الضيوف.

في الجزء الثاني من الاستمارة تم البحث في أسباب إحداث التغيرات لنفس العناصر سالفة الذكر، فجاءت النتائج كما يبينها الشكل رقم:06.

يمكن تفسير التحويرات في المجال الداخلي للمسكن حسب ما ورد في الشكل البياني أعلاه وحسب الترتيب، فإزالة عنصر كالشرفة أو النافذة مرده لنقص المساحة المخصصة للغرف وبنسبة أقل غرفة المعيشة والبهو، ثم في المرتبة الثانية لكون التصميم غير مناسب، هذا لا يتنافى وإضافة عنصر أو توسيعه – يتعلق الأمر هنا خاصة بالغرف – فهو يذهب في نفس الاتجاه ويرجع إلى زيادة عدد أفراد الأسرة خاصة إذا علمنا أن تاريخ تسليم المساكن كان سنة 1991، وبالتالي هي

ISSN : 2543-3970

محاولة لترتيب الحاجيات حسب الأولويات، فالحاجة لزيادة مساحة غرفة أو إنشاء غرفة جديدة أولى من الشرفة أو بهو واسع.

الشكل رقم :06 أسباب إحداث التغييرات

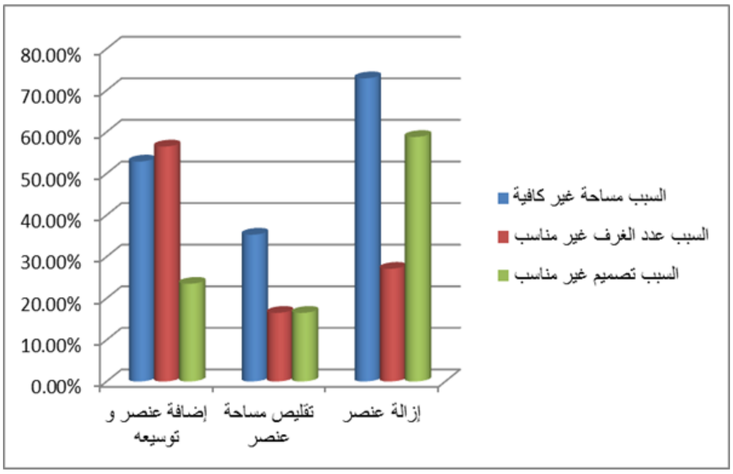

المصدر: الباحث 2018

جل التحويرات في المجال الداخلي للمسكن، غلق نافذة أو إحداثها، إلغاء الشرفة أو جزء منها، استعمالات كل أصناف الستائر لحجب الرؤية أو الحماية من الإشعاع الشمسي المباشر يؤثر سلبا على المظهر العمراني للعمارات و للحي بصفة عامة.

الصورة رقم: 09

المصدر: الباحث2018

الصورة رقم: 10

المصدر: الباحث2018

غلق جزئي لعنصر الشرفة مع استحداث نافذة ثم استخدام ستائر وشبابيك جديدة شوه واجهة المسكن والعمارة على حد سواء كمحاولة لتكييف نمط حياته عبر زيادة المساحة السكنية بتقليص في الشرفة، وتحقيق الأمن (استخدام الشباك الحديدي في الجزء المتبقي من الشرفة) وحماية الخصوصية (استخدام الستائر وزيادة في ارتفاع حائط الشرفة).

ISSN : 2543-3970

نتائج الدراسة:

يمكن القول هنا بأن لزيادة عدد أفراد الأسرة – كأحد مكونات نمط المعيشة – الدور الرئيس لتدهور المجال السكني، ففي المرتبة الأولى التحويرات الحاصلة مردها لمحاولة مواكبة التغيرات الاجتماعية، فمن المنطقي أن رب الأسرة الميسور الحال يسعى للبحث عن مسكن أوسع، أما في حالة العكس فيلجأ إلى طرق عشوائية من وجهة نظر المخططين وأصحاب القرار الذين في الحقيقة عجزوا على تأطير هذا الوضع. في المرتبة الثانية يعد التدخل العشوائي كرد فعل عن عدم رضى السكان على مستوى التصميم سواء تعلق الأمر بتنظيم المجال الداخلي للسكن أو اعتماد عناصر غير وظيفية كالشرفة وبدرجة أقل التموضع غير المناسب لعنصري الشرفة والنافذة مما يفسر اللجوء أحيانا لإلغائها أو تقليصها مع اعتماد مختلف الوسائل لتحقيق الأمان (شبابيك حديدية، الستائر لحماية الخصوصية و خاصة البصرية من الغرباء).

جل هذه التدخلات أسفرت نتائج سلبية، تتجلى من خلال تردي وتدهور في المشهد العمراني والمعماري وتراجع وظيفته، يجسده مجال عمومي غير وظيفي يفتقد للروح بسبب غياب التدرج الفضائي – عدم احترام المقياس البشري – جعلها مبهمة الهوية لا تعرف لها مسؤولا حقيقيا، وهذا ما فتح الباب أمام بعض السكان لاستيلاء غير شرعي على بعض المجالات الخارجية خاصة سكان الطابق الأرضي. يضاف لذلك تشوه وتردي الواجهات بسبب التدخلات العشوائية، ثم في الأخير أضحت هذه المجمعات السكنية تشكل بؤرا للآفات وكل مظاهر العنف بسبب تكدس فئة اجتماعية هشة.

توصيات:

- إشراك مستعمل المجال السكني في مسار تجسيد البيئة السكنية في كل المراحل المتبعة؛
- البحث عن أطر جديدة يتم من خلالها اعتماد كل الأبعاد خاصة الاجتماعية لمعرفة نمط المعيشة السائد؛
- البحث عن أطر فعالة للتحكم في التغيرات المتوقعة كزيادة عدد السكان مما لا يتلاءم ومكونات المسكن فيما يخص عدد الغرف أو إيجاد بدائل كاستحداث إطار قانوني للتعامل مع إمكانية تغيير المسكن في حال زيادة عدد الأفراد (الحركية السكنية) ؛
- تأطير عمليات التغيير في حالة عدم تناسب التصميم ونمط المعيشة ومحاولة التكييف؛
- تدارك التدهور الحاصل من خلال البحث والسعي لإعداد نموذج لمعالجة التشوهات بإشراك كل الفاعلين؛
- كبح ومجابهة التدخلات غير المبررة وغير المقبولة التي تمس بالمجال الخارجي؛
- في الأخير العمل على ترقية نوعية السكن، يمر عبر تغيير طريقة العمل التقليدية المتمثلة في التخطيط التقليدي واعتماد النظرة الشاملة المجسدة في المشروع العمراني.

خلاصة:

ما تكابده البيئة السكنية – خاصة الموجهة للطبقة المتوسطة أو ما يعرف بالسكن الاجتماعي – من تراجع في الأداء وتشوه في المظهر العمراني مرده لعدم توافق نمط المعيشة السائد وإطار المعيشة المفروض، تتجلى من خلال نتائج دراسة لحالة تمثل عينة من مشاريع السكن الاجتماعي المنتشرة في كل القطر الجزائري، هذا الوضع يجسد ما تم التطرق إليه في بداية البحث ألا وهو هيمنة الفكر الحداثي الذي يعتمد التخطيط التقليدي الذي يستمد قوته من التوجه التكنوقراطي

ISSN : 2543-3970

البيروقراطي واعتماده بصورة شبه كلية عن البعد الاقتصادي والتقني لتحقيق الإطار المعيشي، فتم تغييب المستعمل ونمط معيشته، من هنا وجب البحث عن أطر أخرى لتصحيح الوضع، يمكن أن يجسده مفهوم المشروع العمراني. هذا الطرح لا زال غائبا على المستوى التطبيقي أو العملي في قطاع السكن، فأزمة السكن فرضت التخمين وفقط في الجانب الكمي وإهمال الجانب النوعي بالرغم من تأكيده في قانون توجيه المدينة 06/06، لذا وجب البحث عن آليات فعالة لتجسيده على أرض الواقع.

قائمة المصادر والمراجــع:

- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمدن، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الخامس عشر.
- القانون 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن قانون التوجيه العقاري.
- القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتعمير والتهيئة.
- القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسات العامة، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان الأردن.
- تقييم ما بعد الإشغال، ترجمة هشام جلال أبو سعدة وآخرون، مطابع جامعة الملك فيصل، بدون سنة نشر.
- حيدر عبد الرزاق كمونة، أثر الفكر الإسلامي على التفكير الحضري، المؤتمر المعماري الأردني الثاني –العمارة البيئية– نحو عمارة مستدامة 26-28 أيلول 2000 الجزء الأول.
- حتحوت سهير، مضمون الخصوصية في البيئة الحضرية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، المجلد 25، 1986.
- لدرع الطاهر، الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني، من عموميات النظريات المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، courier de savoir, Biskra 2013.
- معاوية سعيدوني، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر، جذورها، واقعها، أفاقها، عمران للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16 ربيع 2016.
- هلال عبد المجيد، المحيط البيئي لمدينة الجديدة من منظور السكان المحليين:الواقع والمأمول. بمجلة دراسات مجالية، العدد 8، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية– مراكش، 2014.

- Amos Rapport, pour l'anthropologie de la maison, Edition Bordas, Paris, 1972.

- Boudon (Philippe), Pessac de Le Corbusier, Edition Bourdas, Paris, 1977.

- Charles Yves, vers un nouvel urbanisme, faire la ville comment ? Pour qui ? Editions la documentation française, Paris, 1996.

- Circulaire ministérielle des travaux publics (n°355/PU, du 19/02/1975).

- Jean-Paul LACAZE, introduction à la planification urbaine, presses de l'école nationale des ponts et chaussées.

ISSN : 2543-3970

- Hilal Abdelmajid & Dekkari Abderrahman, Introduction générale à l'ouvrage : Villes et recomposition des territoires ruraux méditerranéens, Etudes de cas marocains, français et algériens. Publication de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, Imprimerie Papeterie El Watanya Marrakech, 2016.

- Lacaze Jean-Paul, Introduction à la planification urbaine imprécise d'urbanisme à la française, presse de l'école nationale des ponts et chaussées. Paris 1995.

- Michel Platzer, concevoir et construire des logements sociaux, bâtiments d'habitation collectifs, Editions Le Moniteur, Paris, 2014.

- Patrizia Ingallina, « le projet urbain », Ed que sais-je, paris, 2001.

- Rachid Sidi Boumedine : Urbanisme en Algérie, échec des instruments ou instruments de l'échec ?, Edition les alternatives urbaines, Alger 2013.

- Roderick.J Lawrence et Gilles Barbey, repenser l'habitat, Edition Infolio, Suisse, 2014.